العرب
الإثنين 2019/11/25
السنة 42 العدد 11539



# تشبّث الأحزاب بمغانمها يطيل عمر الأزمة العراقية

## بيع المناصب الحكومية لم ينقطع في أوج الاحتجاجات العارمة

تمسّك المحتجّين العراقيين بمطلب إسقاط النظام يستمد مشروعيته من عدم إمكانية إصلاحه على يد النخبة السياسية المشاركة فيه والمستفيدة منه، والمتحفّزة للدفاع بكل الوسائل المتاحة عن مكاسبها التي راكمتها على مدى سنوات مستفيدة من ضعف مؤسسات الدولة ومن نظام المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية.

تلخيص بليغ لواقع الحال

بغداد – يعقّد تمسّك قادة الأحزاب والتيارات العراقية بمكاسبهم المالية والسياسية ورفضهم لأي تنازل، عملية إيجاد مخرج سريع ومناسب للأزمة الحادّة القائمة في العراق منذ انطلاق أكبر موجة احتجاجات شعبية في البلد مطلع الشهر الماضي.

وتعمل معظم التيارات الشريكة في السلطة وفق مقولة "كلام الليل يمحوه النهار"، ففي تصريحاتها تأييد للإصلاح وعزم على مكافحة الفساد واستجابة لطلبات المحتجين، وفي الخفاء عمل متواصل على تقاسم المغانم والمناصب، بحسب ما تؤكده مصادر سياسية عدة.

وفي وقت يحاول فيه رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي الذي تولى منصبه قبل 13 شهرا بتوافق سياسي، في العلن اتخاذ إجراءات وتدابير قد تقصي وزراء حزبيين، يصطدم برفض الأحزاب للتغيير خشية فقدان مكاسبها في بلد غني بالنفط الذي يدر المليارات من الدولارات سنويا.

ولم تغير الاحتجاجات، التي راح ضحيتها نحو ثلاث مئة وخمسين شخصا غالبيتهم من المتظاهرين، الممارسات السياسية في بلد يحتل المركز 168 من 180 على لائحة أكثر الدول فسادا، بحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية.

حارث حسن

لاعبون مؤثرون يعززون سلطاتهم على حساب مؤسسات الدولة

ويقول مصدر مقرب من السلطة لوكالة فرانس برس إنّ "الوضع وصل إلى نفق مظلم، وليس هناك حلّ في الأفق للأزمة الحالية رغم الضغط الشعبي الجاري".

ومن جهته، يرى سياسي عراقي بارز أنّ مسؤولي الأحزاب والكتل "يرفضون الخروج من التشكيلة الوزارية كي لا تضيع مكاسبهم".

ورغم ضغط الاحتجاجات المطلبية غير المسبوقة منذ سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين في 2003، تتمسك السلطة بنظام المحاصصة.

وبحسب الخبير الاقتصادي علي المولوي، فقد زاد عدد موظفي القطاع العام ثلاثة أضعاف ما كانت عليه الحال سنة 2003، بينما كانت الزيادة في الرواتب التي تدفع لهؤلاء بما قدره تسعة أضعاف.

وبلغ حجم رواتب القطاع العام 36 مليار دولار، أي نحو ثلث موازنة العام 2019 التي تعد الأكبر في التاريخ الحديث للعراق. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه الرواتب في موازنة 2020، مع سعي السلطات لزيادة الإنفاق وتوفير المزيد من الوظائف أملا في تهدئة المحتجين، ومحاولة خفض نسبة البطالة التي تبلغ 25 بالمئة لدى الشباب.

ويقول مصدر حكومي إنّ المناصب باتت تخضع لمنطق البيع والشراء، موضحا أنّ "وزارة معينة تخصص لحزب سياسي ويقوم الأخير ببيع المناصب فيها لمن يدفع المبلغ الأكبر". ويشير إلى أن بعض الوزارات بيعت مناصبها بـ20 مليون دولار.

وفي بلد متعدد الطوائف والانتماءات، باتت هذه العوامل أساسية في التعيينات الرسمية، بحسب الباحث العراقي حارث حسن.

ويوضح حسن أنّ صيغة الحكم الإثني الطائفي وزعت السلطة والموارد بين العديد من اللاعبين المؤثرين في التركيبة الحاكمة، مشيرا إلى أن هؤلاء استفادوا من ضعف المؤسسات الرسمية لتعزيز سلطاتهم الذاتية.

وفي الآونة الأخيرة، وبينما كان عشرات الآلاف من العراقيين في الشارع يطالبون بإسقاط النظام، تسربت قائمة بتعيين عدد كبير من المدراء العامين والوكلاء في الوزارات وفق انتماءات حزبية وسياسية.

فعلى سبيل المثال، عيّن فالح شقيق هادي العامري رئيس ائتلاف الفتح وزعيم ميليشيا بدر المقربة من إيران وأحد الداعمين لوصول عبدالمهدي إلى السلطة، رئيسا لدائرة المنظمات في وزارة الخارجية والتي تتعامل مع غالبية المنظمات الدولية.

وبحسب دبلوماسي عراقي طلب عدم كشف اسمه، لا يتقن فالح العامري الإنكليزية، ولم يسبق له شغل منصب رسمي. كما عيّنت شقيقة العامري مستشارة في وزارة الخارجية.

وعيّن جعفر الصدر، ابن عم رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، سفيرا للعراق في لندن وهو أيضا لا يجيد الإنكليزية. كما عيّن أحمد الصدر ابن شقيق مقتدى في منصب السكرتير الأول في السفارة.

وبحسب المصدر ذاته، لا يمكن شغل هذا المنصب قبل 13 عاما من الخدمة في السلك الدبلوماسي، وهو أمر غير متوافر في الموظف المعيّن. ويتساءل المصدر ذاته "كيف لبلد مثل العراق التواصل مع العالم وإيصال مشاكله عبر تعيينات لأشخاص دون كفاءة ولم يعملوا في مجال الدبلوماسية، ولم يوقعوا في حياتهم على ورقة واحدة ولم يتخذوا قرارا".

ويسمع المتظاهرون بوعود وخطوات تبقى عمليا دون أي تطبيق فعلي. ففي مجال مكافحة الفساد المالي على سبيل المثال، أعلن رئيس الوزراء قائمة بـ60 اسما من المتورطين وأحالهم على هيئة النزاهة المختصة نظريا بمكافحة الفساد في الإدارات الرسمية، وإن كان دورها شبه معطل بسبب الضغوط السياسية المتبادلة من قبل أطراف مختلفة.

وأصدرت الهيئة أوامر توقيف بحق مسؤولين غالبيتهم من الوزراء والمحافظين السابقين، لكن يرجح أن تبقى حبرا على ورق لأن غالبيتهم خارج البلاد، والبقية اتهموا بقضايا صغيرة لا تقارن بحجم الشبهات التي تحوم حول المسؤولين الكبار.

وباتت المناصب الرسمية جزءا من وضع يد الأحزاب على مقدرات الدولة ومواردها المالية والعقود والاستثمارات. وفي خضم ذلك، كرّر المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، دعوة حكومة عبدالمهدي إلى إصلاح جدي، كما سبق له أن دعا رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إلى القيام بذلك في الأعوام الماضية.

غير أن السيستاني، ورغم ما له من مكانة دينية، بدأ يفقد مصداقيته بسبب تكراره نفس الدعوات في ما بدا أنّه محاولات لإنقاذ النظام عبر تسويق فكرة إصلاحه، وهو ما تجاوزه الشارع العراقي عمليا بدعوته إلى إسقاط النظام وتغييره جذريا.

وفي خطبة الجمعة الماضية أبرز وكيل المرجع الأعلى مجدّدا ضرورة الإسراع في إنجاز قانون جديد للانتخابات.

ويقول المصدر المقرب من السلطة إنّ الإصلاحات التي دعت إليها المرجعية والكثير من الشخصيات المشاركة في السلطة أو القريبة منها "تستهدف الغصن الذي يقفون عليه"، لأن أي قانون يتيح للمستقلين شغل مقاعد برلمانية "لا يناسبهم ويقوّض وجودهم".

ويقول متظاهر شابّ بساحة التحرير في العاصمة بغداد " إن ما نريده هو طرد ومحاسبة كل هؤلاء السراق والفاسدين الذين أحرقوا العراق ودمّروا أرضه وخيراته وسرقوا قوت شعبه".

## حمّام دم في البصرة وذي قار

الديوانية (العراق) – أعلنت مفوضية حقوق الإنسان العراقية، الأحد، عن مقتل 6 أشخاص وإصابة 158 آخرين، خلال مواجهات اندلعت بين القوات الأمنية والمتظاهرين في محافظتي ذي قار والبصرة جنوبي البلاد.

ويشير سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا خلال يوم واحد، إلى إصرار السلطات على اعتماد الحل الأمني في مواجهة موجة الاحتجاجات، رغم ثبوت عدم جدواه وتكريسه القطيعة بين النظام والأوساط الشعبية في مناطق الجنوب حيث كانت العشائر هناك تعتبر حاضنته الرئيسية.

وقالت المفوضية التابعة للبرلمان، في بيان إن فرقها الميدانية وثقت سقوط 3 قتلى و87 مصابا من المتظاهرين وأفراد الأمن واعتقال 6 متظاهرين في ناحية أم قصر بالبصرة.

وأشارت إلى مقتل 3 أشخاص وإصابة 71 متظاهرا واعتقال 5 آخرين أمام جسري الزيتون والنصر في مدينة الديوانية مركز ذي قار.

وطالبت المفوضية الحكومة بـ"التدخل العاجل لإيقاف العنف بشكل فوري واتخاذ أقصى درجات ضبط النفس وتطبيق معايير الاشتباك الآمن والمحافظة على أرواح المتظاهرين والقوات الأمنية".

# ميليشيا الحوثي تكبح السلام في اليمن لحساب إيران

عدن – يتحرّك المتمرّدون الحوثيون سياسيا وعسكريا، عكس اتجاه تيار السلام في اليمن الذي اكتسب في الفترة الأخيرة زخما غير مسبوق، في ظاهرة يراها مراقبون انعكاسا مباشرا لارتباطهم الوثيق بالأجندة الإيرانية التي لا يناسبها حسم الصراعات سلميا وخفض التوتّرات في المنطقة.

ورغم حالة الإرهاق المالي والعسكري التي وصلت إليها الجماعة المتمرّدة، وحاجتها الأكيدة إلى السلام، إلاّ أنها تبدو مجبرة على مواصلة الحرب تحت ضغوط طهران.

واستبقت ميليشيا الحوثي زيارة مارتن غريفيث ممثّل أمين عام الأمم المتحدة باليمن، الأحد، إلى العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرتها، بإطلاق وابل من الصواريخ وسرب من الطائرات المسيرة صوب الساحل الغربي لليمن، حيث تقوم البعثة الأممية بجهود لحماية وقف لإطلاق النار هناك كان قد تمّ التوصّل إليه قبل نحو عام بموجب اتفاق أبرم في ستوكهولم بين المتمرّدين والحكومة الشرعية برعاية أممية.

جهود السلام مهددة بانتكاسة جديدة

ولاحت بقوّة بوادر حلّ سلمي في اليمن بعد أن قال العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الأسبوع الماضي، إن المملكة تسعى إلى تسوية سياسية في اليمن وتأمل أن يفتح اتفاق الرياض الباب أمام محادثات سلام أوسع، في إشارة إلى الاتفاق الذي رعته السعودية مؤخّرا بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

وكرّس غريفيث مزاج السلام عندما أعلن، الجمعة الماضية، أمام مجلس الأمن الدولي خلال إحاطته بشأن الوضع في اليمن عن تسجيل تراجع كبير في حدّة القتال بالبلد إلى ما تصل نسبته الثمانين بالمئة قياسا بما كان قائما من قبل.

لكنّ الحوثيين المرتبطين بإيران، سارعوا إلى تكذيب المبعوث الأممي ونفي تسجيل أي تراجع في غارات التحالف العسكري الذي تقوده السعودية ضدّ أهداف ومواقع تابعة لهم على الأراضي اليمنية.

وإمعانا في تكريس أجواء التوتّر بادروا إلى شنّ هجوم صاروخي على مدينة المخا غربي اليمن، حيث تتمركز قوات تابعة للشرعية ومدعومة من التحالف العربي.

وأدانت الحكومة اليمنية، الأحد، استهداف جماعة الحوثي لموقع مقر إقامة الفريق الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الانتشار في محافظة الحديدة.

وأشارت إلى أن ذلك يأتي بعد إحاطة المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن، الذي نوه خلالها إلى وجود إشارات إيجابية في تنفيذ اتفاق الحديدة.

سياف الغرباني

تحدث غريفيث عن تهدئة استثنائية فردّ الحوثي بهجوم مجنون

وتعليقا على ذلك قال الصحافي اليمني سياف الغرباني "قال غريفيث في آخر إحاطة بمجلس الأمن إنّ اليمن يشهد فترة تهدئة غير مسبوقة فردّ الحوثي بهجوم مجنون". وتابع في تغريدات عبر تويتر "فشل الحوثي في استهداف المخا ونجح غريفيث في إقناع العالم بأنّ الحوثي مجرّد كذّاب".

واستنادا إلى أجواء التصعيد هذه رأت مصادر سياسية أن زيارة المبعوث الأممي التي بدأها الأحد إلى صنعاء بلا أفق. وقال أحد المصادر "إنّ على الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار لدى تعاملها مع الحوثيين، وضمن جهود إقناعهم بالاستجابة لدعوات السلام، تبعيتهم التامّة لإيران".

وأضاف "أن على غريفيث أن يوجّه جهوده لإقناع طهران بفرملة وكلائها".

# أوروبا تلتحق بمهمّة تأمين الملاحة في مياه الخليج

أبوظبي – أعلنت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في أبوظبي الأحد، أن العاصمة الإماراتية ستكون مقرا لقيادة تحالف أوروبي بحري لمراقبة التحركات في مياه منطقة الخليج يعمل بالتنسيق مع التحالف الذي أعلن مؤخّرا عن إنشائه وتقوده الولايات المتحدة.

ومنذ مايو الماضي تشهد المنطقة توتّرا على خلفية هجمات يُعتقد أنّ إيران تقف خلفها واستهدفت ناقلات نفط ومنشآت تابعة لشركة أرامكو النفطية السعودية.

وأطلقت البحرية الأميركية الشهر الجاري تحالفا إقليميا لحماية حركة السفن في مياه الخليج يضم الإمارات والسعودية والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا ويتّخذ من العاصمة البحرينية المنامة مقرا له.

وسعت واشنطن بقوة لتشكيل هذا التحالف لمواكبة السفن التجارية في الخليج، لكن الأوروبيين رفضوا العرض أملا في الحفاظ على الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني الذي انسحب منه الرئيس الأميركي دونالد ترامب العام الماضي في إطار ممارسته لسياسة الضغوط القصوى على طهران. وسعى الأوروبيون منذ يوليو الماضي إلى تشكيل تحالف خاص بهم.

وقالت بارلي خلال زيارة إلى قاعدة السلام البحرية في أبوظبي بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها "حصلنا رسميا على موافقة لإقامة مقر قيادة مهمة المراقبة التي بادر إليها الأوروبيون ويجري بناؤها حاليا على الأرض الإماراتية".

وأوضحت الوزيرة أنّ الهدف من المهمّة "أن نساهم نحن أيضا في ضمان أمن الملاحة البحرية في الخليج إلى أقصى حد ممكن".

وشدّدت على أن المهمة الأوروبية ليست منفصلة عن عمل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، مؤكّدة "سنقوم بالتنسيق مع الأميركيين".

وكانت بارلي قد أعربت، السبت في مؤتمر حوار المنامة بالبحرين، عن قلقها من تبعات ما اعتبرته تراجعا "تدريجيا ومتعمّدا" للدور الأميركي في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أنّ تجنّب الرد على اعتداءات الخليج أدى إلى أحداث خطرة.

ورغم الاتهامات لإيران بالضلوع في سلسلة الحوادث المتتالية، تجنّبت الولايات المتحدة الردّ المباشر رغم أن حليفتها السعودية استهدفت في منتصف سبتمبر الماضي بعدما تعرضت منشآت في شركة أرامكو العملاقة إلى ضربات بصواريخ وطائرات مسيّرة.